مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٩٧**

الأربعاء ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألمانيا	السيد آيك
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد بريانس
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة شيرد
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الهند	السيد فيناي كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية مقدمة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٩)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية مقدمة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السفير نيستور أوسوريو، الممثل الدائم لكولومبيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

أعطي الكلمة الآن للسفير أوسوريو.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يسعدني أن أعرض على مجلس الأمن التقرير العشرين عن فترة التسعين يوما عن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وفقا للفقرة ١٨ (ح) من القرار. ويغطي التقرير الفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وهي الفترة التي عقدت اللجنة خلالها مشاورات غير رسمية في ٧ كانون الأول/ديسمبر، ونظرت في مسائل إضافية وفقا لنظامها الداخلي المتفق عليه.

في ٧ كانون الأول/ديسمبر، استمع أعضاء اللجنة إلى إحاطة إعلامية شفوية قدمها منسق فريق الخبراء. وأوجز العرض النقاط الأساسية الواردة في تقرير الفريق عن منتصف المدة المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، والمقدم إلى اللجنة وفقا للفقرة ٢ من القرار ١٩٨٤ (٢٠١١). وأوجز فريق الخبراء، في تقريره، الأنشطة المنفذة منذ تجديد ولاية الفريق في ٩ حزيران/يونيه. وخلال تلك الفترة، عقد الفريق، في جملة أمور، سلسلة من المشاورات في بروكسل ومينسك ويريفان، بغية النظر في برنامج عمله وتلقي المعلومات ذات الصلة بولايته. كما حقق الفريق في شكوى من انتهاك لأحكام الفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، الذي يحظر تصدير جميع أنواع الأسلحة والمواد المرتبطة بها من إيران. كما شرع في إجراء تحقيق بشأن انتهاك إيران المزعوم لأحكام الفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، وقدم تقييمه الفصلي الثالث للتقارير المقدمة من الدول الأعضاء عن تنفيذها للقرارات وفقا للفقرة ٣١ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

وخلال المناقشة التي جرت عقب الإحاطة الإعلامية الشفوية، رحب أعضاء اللجنة بتقرير منتصف المدة لفريق الخبراء، واصفين إياه بأنه وقائعي وحافل بالمعلومات. ونظرت اللجنة في الجهود التي يبذلها الفريق لرفع مستوى الوعي في إطار زياراته وعملياته التفتيشية والمشاركة في الحلقات الدراسية. كما نظر أعضاء اللجنة في نشر التقرير النهائي للفريق المقدم في أيار/مايو ٢٠١١ والتزموا بمواصلة المفاوضات. وبخصوص الملاحظات التوجيهية التي صاغها الفريق بشأن تنفيذ القرارات بناء على طلب اللجنة، أعرب بعض أعضاء اللجنة عن أملهم في التوصل إلى اتفاق لإتاحة الملاحظات في الأسابيع المقبلة.

وإقرارا من اللجنة بأهمية أنشطة الكشف إزاء الدول الأعضاء، فقد نظرت في إمكانية عقد اجتماع إعلامي مفتوح في المستقبل القريب، برئاسة الرئيس وبمشاركة فريق الخبراء. وسيكون الهدف من الاجتماع إطلاع الدول الأعضاء بشأن ولاية وأنشطة اللجنة وفريق الخبراء التابع لها. وأعرب بعض أعضاء اللجنة أيضا عن رغبتهم في الاجتماع مرة أخرى قريبا للنظر في التقريرين اللذين قدمهما الفريق بخصوص حالتين مزعومتين لعدم الامتثال، مقدمتين من دول.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، تلقت اللجنة أربعة إخطارات – ثلاثة من دولة عضو بموجب الفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والفقرة ٤ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، بشأن الإفراج عن أصول من أجل تسوية ديون متصلة بعقد أُبرم قبل إدراج كيان في القائمة، وكذلك إخطارا قدمته دول عضو بموجب الفقرة ٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) بشأن تسليم أصناف لاستخدامها في محطة الطاقة النووية في بوشهر في إيران.

وردت اللجنة على استفسار من إحدى الدول الأعضاء التي طلبت معلومات بشأن ما إذا كان كيان إيراني مشار إليه في الرسالة هو نفسه الكيان الوارد في المرفق الثالث للقرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨). وبناء على معلومات أفاد بها عضو من أعضائها، توصلت اللجنة إلى أن الكيانين هما كيان واحد. وتنظر اللجنة حاليا في الرد على استفسار أرسلته دولة عضو أخرى تسعى إلى الحصول على معلومات إضافية بشأن أسباب اختيار كيان ما كي يخضع لتجميد الأصول.

وفيما يخص الحادثة التي أبلغت بها دولة عضو اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، فقد تلقت اللجنة رسالة من دولة عضو بشأن اتخاذ شركة CMA CGM للنقل البحري تدابير امتثال داخلية واسعة النطاق لمنع نقل سفنها بصورة غير مقصودة لأصناف محظورة طبقا لقرارات مجلس الأمن. وتعاونت شركة CMA CGM بالكامل مع فريق الخبراء في التحقيق الذي أجراه بشأن هذه المسألة.

وبذلك أختتم إحاطتي الإعلامية لمجلس الأمن اليوم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود شكر السفير أوسوريو على تقريره.

إننا نجتمع في لحظة حاسمة من الجهد المستمر الذي يبذله المجلس لمعالجة التهديد الذي تمثله الأنشطة النووية الإيرانية غير المشروعة. ومنذ جلستنا الأخيرة، أصدر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرا دامغا مؤخرا عن حالة تنفيذ إيران لاتفاق الضمانات الخاص بها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعن استجابتها لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بإيران (انظر S/2011/695).

واستنتج تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي صدر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أن إيران لا تزال غير ممتثلة لالتزاماتها الدولية في المجال النووي. وزاد التقرير من الكم المتراكم من الأدلة التي تؤكد أن إيران تضلل المجتمع الدولي بشأن أنشطتها النووية ونواياها النووية. ومما يثير القلق بشكل أكبر تطرق التقرير إلى مسألة في محور شواغل المجتمع الدولي، وهي هل أجرت إيران ولا تزال تجري أنشطة متعلقة بتطوير أسلحة نووية. إن التقرير واضح: حيث تشير معلومات الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن إيران قد أجرت أنشطة ”ذات صلة بتطوير جهاز متفجر نووي“ ويشير التقرير أيضا إلى أن ”مزاولة الأنشطة المذكورة أعلاه تمت، قبل نهاية عام ٢٠٠٣، في إطار برنامج منظّم، وأنه يجوز أن يكون بعضها مستمراً حتى الآن“.

أود توجيه انتباه المجلس إلى تطور مفزع آخر يتمثل في عزم إيران، الذي أعلنته بنفسها، الشروع في التخصيب في منشأة قم الموجودة تحت الأرض، ربما خلال هذا الشهر. إنها نفس المنشأة التي أخفتها إيران عن المجتمع الدولي إلى أن اكتشفت قبل سنتين. وتعتزم إيران في قم، الآن تعزيز إنتاجها الاستفزازي لليورانيوم المخصب بنسبة تقارب ٢٠ في المائة. وذلك أمر مقلق، لأنه يقرب إيران كثيرا من القدرة على إنتاج يورانيوم عالي التخصيب. وحتى اليوم، لم تقدم إيران سببا ذا مصداقية لإنتاجها يورانيوم مخصبا بنسبة تقترب من ٢٠ في المائة. فقد أنتجت بالفعل ما يكفي من الوقود لتزويد

مفاعل طهران البحثي بالطاقة، لمدة خمس سنوات أخرى على الأقل، وقد وصف القادة الإيرانيون في السابق ذلك الإنتاج بأنه غير اقتصادي. وسيشكل الشروع في التخصيب في قم كذلك دليلا إضافيا على التجاهل الإيراني الصارخ للموقف الواضح جدا لمجلس الأمن بشأن أنشطة التخصيب الإيرانية.

يكذب السلوك الإيراني بصراحة الطابع السلمي المزعوم لبرنامج إيران النووي. ولا يمكن لأحد، بعد الاطلاع على تقرير الوكالة الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر، أن يصدق بصورة معقولة إدعاء إيران بأنها تواصل برنامج تخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية فحسب. ومرة أخرى، يبرز قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الشهر الماضي توجيه اللوم إلى إيران وجهة النظر الغالبة في المجتمع الدولي، والتي مفادها أن الأنشطة النووية غير المشروعة لإيران غير مقبولة. ولذلك، يتعين على المجلس مضاعفة جهوده لتنفيذ الجزاءات التي فرضت من قبل. وسيظهر التنفيذ الكامل لتلك التدابير لإيران أن هنالك ثمنا ستدفعه نظير خداعها. ويمكن أن يبطئ التنفيذ الكامل أيضا التقدم النووي الإيراني، مما يوفر لنا بعض الوقت لحل الأزمة عبر الطرق الدبلوماسية. واللجنة المنشأة عملاء بالفقرة ١٨ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وفريق الخبراء مهمان في هذا الجهد. ويتعين على هاتين الهيئتين الاستمرار على نحو فعال وقوي في تنفيذ ولاياتهما وبرامج عملهما. ويتعين على اللجنة تنشيط جهودها لأجل تنفيذ توصيات الفريق، بما في ذلك نشر المزيد من المذكرات المفصلة للمساعدة على التنفيذ، بغية مساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها. ويتعين على الفريق الاستمرار في التحقيق في انتهاكات الجزاءات ويتعين عليه زيادة الوعي الدولي بالتدابير التي فرضناها.

وتود الولايات المتحدة التعبير عن تقديرها للعمل الأخير للفريق، بما في ذلك تقريره عن منتصف المدة، وتقريره الأخير عن نشاط إيران في مجال الإطلاق الفضائي، الذي شمل في آن واحد مشاريع متعلقة بالقذائف التسيارية القادرة على إيصال الأسلحة النووية وعمليات إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، في انتهاك للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وينبغي للجنة استعراض تلك التقارير بعناية واتخاذ إجراء كرد فعل على ذلك. كما يتعين على اللجنة القيام بالمزيد للتصدي لانتهاكات الجزاءات ومنتهكي الجزاءات، مثلا عن طريق تعيين منتهكي فرض الجزاءات المحددة الأهداف. ووجه القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) اللجنة إلى التصدي بفعالية لتلك الانتهاكات. ونص كل من القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠) أيضا على أن اللجنة يمكن أن تعين المزيد من الأفراد والكيانات الذين ساعدوا على التهرب من الجزاءات أو على انتهاك قرارات مجلس الأمن. إن التعيين الجديد لهؤلاء الأشخاص والكيانات سيبعث بإشارة قوية بشأن التزام اللجنة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

تظل حكومة بلدي قلقة للغاية جراء عدم تعميم التقرير النهائي للفريق حتى الآن على مجمل أعضاء الأمم المتحدة بسبب الاعتراضات المستمرة لعضوين من أعضاء هذا المجلس. ويشكل ذلك غيابا مروعا للشفافية. وكما قلت سابقا، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب إتاحة التقرير لجميع الدول الأعضاء في أقرب وقت ممكن، لأنه يلقي الضوء على المعلومات وأفضل الممارسات التي يمكن أن تساعد الدول على الوفاء بالتزاماتها. لقد حان الوقت لإيجاد حل سريع لذلك المأزق بغية إتاحة نشر ذلك التقرير.

إن الجزاءات ما هي إلا وسيلة لبلوغ غاية. ويتمثل هدفنا في نهاية المطاف في ضمان دخول إيران في إطار الامتثال الكامل لجميع التزاماتها النووية الدولية، واتخاذها للخطوات الضرورية لحل المسائل العالقة. وفي مواجهة خداع وتعنت إيران، يجب على المجتمع الدولي التكلم بصوت

واحد، موضحا أن الإجراءات الإيرانية تعرض للخطر السلام والأمن الدوليين، وأنها لن تؤدي إلا إلى المزيد من العزلة للنظام.

لقد كان الرئيس أوباما واضحا فيما يتعلق بسياستنا تجاه البرنامج النووي الإيراني. حيث قال،

”يتعين أن لا يكون ثمة شك. فالولايات المتحدة والمجتمع الدولي مصممان على منع إيران من الحصول على أسلحة نووية. ويشكل النشاط النووي غير المشروع لإيران والتهديد الذي يمثله للاستقرار الإقليمي والقواعد التي تدعم نظام عدم الانتشار النووي واحدا من أكبر التحديات العالمية التي نواجهها“.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود القول إننا مدينون كثيرا للسفير نيستور أوسوريو على إحاطته الإعلامية الموجزة بشأن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ١٨ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونعبر عن تقديرنا البالغ لدقته ونشاطه في مجال التوعية وقيادته الملهمة للجنة.

خلال الأشهر الثلاثة الماضية، عززت لجنة القرار ١٧٣٧ وفريق خبرائها تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن إيران. وأنشطة الاتصال التي تقوم بها اللجنة خلال زياراتها وعمليات التفتيش والمشاركة في الحلقات الدراسية، قد حسنت فهم عملها بل ودور الدول في تنفيذ القرارات. ونرى أنه ينبغي أن تستديم هذه الأنشطة. والواقع، أن ثمة حاجة إلى مزيد من أنشطة الاتصال المكثفة في البلدان النامية تأكيداً لهذه التحسينات.

وفي نفس الوقت، فإن تسريع العمل في المذكرات بشأن المساعدة على التنفيذ ونشر التقرير النهائي للفريق أمر مطلوب لتحسين المعلومات المتاحة للعضوية الأوسع في الأمم المتحدة عن أنشطة اللجنة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على استمرار تعاون نيجيريا ودعمها لعمل اللجنة.

وقد أعربت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مرة أخرى عن قلقها البالغ إزاء الأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج النووي الإيراني. ويشير تقريرها الأخير إلى أن إيران قامت بأنشطة مرتبطة بتطوير جهاز نووي. وقد أثارت الوكالة بعض الشواغل أيضاً إزاء امتناع إيران عن التعاون بشكل كامل معها وغياب الوضوح الكافي بشأن توجه برنامجها النووي. وهذه تطورات مقلقة، وتؤكد ضرورة تكثيف التفاعل بين إيران والوكالة.

ونرى أن على إيران، بوصفها دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أن تبدد الشكوك التي تكتنف برنامجها النووي وأن تطمئن المجتمع الدولي إلى الطابع السلمي الخالص لبرنامجها النووي. وعلى إيران أن تتفاعل بشكل موضوعي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودون إبطاء لتقديم التوضيحات والمعلومات الضرورية بشأن كل المسائل المعلقة، لا سيما تلك المتعلقة بجوانب عسكرية محتملة لبرنامجها النووي، ولا بد لها أن تسمح بما تطلبه الوكالة من الوصول إلى كل المواقع والمعدات والأشخاص والوثائق. وفضلاً عن ذلك، ينبغي لإيران أن تتخذ خطوات لتنفيذ اتفاق الضمانات والالتزامات الأخرى.

وعلى الرغم من التقدم المحدود المحرز خلال المحادثات السابقة مع مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣، نرى أن المفاوضات الدبلوماسية أساسية لتسوية كل المسائل المعلقة المرتبطة بالأنشطة النووية لإيران. لذلك، نطالب كل الأطراف بمضاعفة الجهود، بما في ذلك مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣، وصولاً إلى حل تفاوضي للمشكلة. وعلى إيران أيضاً أن تتخذ خطوات لتحسين تفاعلها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجموعة البلدان الأوروبية

الثلاثة + ٣ للبرهنة على التزامها بالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية، وخاصة إزاء البرنامج النووي السلمي.

إن هذه التطورات المقلقة فيما يتصل ببرنامج إيران النووي وأنشطة الانتشار تستدعي رصداً وثيقاً ومستمراً من قبل لجنة ١٧٣٧ وفريق خبرائها. وعلى المجتمع الدولي الإبقاء على أعلى درجات اليقظة والاستعداد لمواجهة مخاطر الانتشار أينما تحدث، بطريقة سلمية.

السيد فيناي كومار (الهند) (تكلم بالإنكليزية): وأنا أيضاً أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر للسفير نستور أوسوريو على تقديمه للتقرير العشرين للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) عن فترة ٩٠ يوماً. ونثني على المهنية التي تنفذ بها اللجنة ولايتها بقيادته.

كما أود أن أشكر فريق الخبراء على عمله الدؤوب منذ تمديد ولايته لعام آخر بموجب القرار ١٩٨٤ (٢٠١١) في حزيران/يونيه من هذا العام. وقد أحطنا علماً بتقرير منتصف المدة وتوصيات الفريق. ونعكف على دراسة متأنية للتقرير والآراء التي أبدتها الدول الأعضاء. ونؤيد استمرار عمل الفريق وفقاً لولايته وإعداد تقاريره بالتشاور مع الدول الأعضاء وإدراج ما تقدمه من مدخلات.

وما فتئت الهند تؤيد حق جميع الدول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية اتساقاً مع التزامات كل منها. وإيران، كدولة غير حائزة للأسلحة النووية موقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لها كل الحقوق والواجبات التي تقترن بعضويتها فيما يتصل باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونشدد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال لكل الالتزامات التي أخذتها الدول على عاتقها. ونشدد أيضاً على ضرورة التركيز دولياً على الأنشطة السرية للانتشار.

ولطالما شددت الهند على الأهمية البالغة لاستمرار الحوار بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران. ونحن نؤيد تكثيف الحوار بين إيران والوكالة بهدف التوصل إلى تسوية عاجلة لجميع المسائل الموضوعية المعلقة، بما في ذلك تقديم توضيح بشأن المسائل التي تسلط تقارير الوكالة الضوء عليها.

وتود الهند أيضاً أن تكرر دعمها للتوصل إلى حل دبلوماسي. ونرى أن من الضروري إفساح المجال الدبلوماسي لمعالجة جميع المسائل المعلقة لاستعادة الثقة الدولية في الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي. ولذلك، لا بد من إبقاء الباب مفتوحاً للحوار وتجنب المواجهة.

ونحن نؤيد التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٩٢٩ (٢٠١٠) من جانب الدول كافة. وفي نفس الوقت، ينبغي بذل كل الجهود لضمان ألا تتأثر التجارة والأنشطة الاقتصادية المشروعة.

ونؤيد الإحاطات الإعلامية المفتوحة التي يقدمها رئيس اللجنة ومنسق الفريق للدول الأعضاء المهتمة بشأن إجراءات التنفيذ. ونعتقد أن على كل الدول الأعضاء أن تقدم دعمها، حسب الاقتضاء، لتنفيذ ولاية لجنة ١٧٣٧.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يشكر السفير نستور أوسوريو، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم.

لطالما حافظت جنوب أفريقيا على التزامها بتعزيز العلاقة التعاضدية بين نزع السلاح وعدم الانتشار وحق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونحن نقر بأن العمل المهم الذي تقوم به هذه اللجنة يقع في سياق أوسع من الالتزامات التي أخذتها الدول على عاتقها امتثالاً للصفقة الكبرى التي تنطوي عليها معاهدة عدم انتشار

الأسلحة النووية: أي الوعد بتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية شريطة العمل صوب الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

ونهج جنوب أفريقيا إزاء تنفيذ الضمانات ينبثق من موقفنا المبدئي بشأن الإزالة الكاملة لجميع الأسلحة النووية، وضمان عدم انتشارها أفقياً أو رأسياً على السواء. وفضلاً عن ذلك، فإن الحق الذي لا سبيل إلى إنكاره في استخدام جوانب من الذرة لأغراض سلمية يستدعي منا بناء الثقة مع المجتمع الدولي في الطابع السلمي للأنشطة من هذا النوع.

ونحيط علماً بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أحالت تقرير المدير العام بشأن تنفيذ اتفاق الضمانات وقرارات المجلس ذات الصلة إلى رئيس مجلس الأمن (انظر S/2011/695).

وإذ يشير مجلس محافظي الوكالة إلى أن هذه المسألة ظلت قيد النظر منذ عام ٢٠٠٣، فقد أكد عزمه على العمل من أجل حل دبلوماسي، مشدداً على أهمية أن تقدم إيران للوكالة التعاون الضروري والمطلوب لحل المسائل المحيطة ببرنامجها النووي. وتتعلق تلك المسائل بصفة خاصة بجهود الوكالة لتقديم ضمانات ذات مصداقية بشأن غياب أي مواد أو أنشطة نووية غير معلن عنها في جمهورية إيران الإسلامية. وبينما نرى أن التعاون في السابق قد حل الكثير من هذه المسائل بالفعل، فإن التزام إيران المتجدد بتكثيف تعاونها مع الوكالة، دون شروط مسبقة، أمر في غاية الأهمية.

إن نظام الجزاءات ضد جمهورية إيران الإسلامية واسع النطاق، ويشمل مجالات مثل ضوابط التصدير والجمارك والنقل والتمويل. ولا غنى عن التعاون بين جمهورية إيران الإسلامية والوكالة في الإسهام في بناء الثقة المطلوبة في الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي ومن ثم مساعدة الوكالة على توضيح الأنشطة النووية ذات البعد العسكري المحتمل.

وفي هذا الصدد، ترحب جنوب أفريقيا بالالتزامات التي أعربت عنها إيران في رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وجهت فيها الدعوة إلى نائب المدير العام للضمانات لزيارتها وإزالة أي غموض، إن وُجِد، بشأن برنامجها النووي. وترى جنوب أفريقيا أن من الأهمية بمكان أن تنفذ جمهورية إيران الإسلامية ذلك الالتزام وأن تغتنم الوكالة هذه الفرصة وتعزز تفاعلها مع إيران.

سيكون تنفيذ إيران للأحكام الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة خطوة أيضاً في الاتجاه الصحيح. وسيكون وقف جميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب والمعالجة، وهو شرط ملزم قانونا بموجب قرار المجلس ١٧٣٧ (٢٠٠٦) أمراً حاسماً في بناء الثقة.

ختاماً، يعيد وفدي تأكيد رؤيته لعالم خال من الأسلحة النووية، فضلاً عن احترامنا لحق جميع الدول في استخدام الذرة للأغراض السلمية فقط. وفي ذلك الصدد، فإننا لا نزال على استعداد للعمل بلا كلل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن تتم استعادة الثقة الكاملة في الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشارك المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى الممثل الدائم لكولومبيا، السفير نيستور أوسوريو على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

تقدر البرازيل عمل فريق الخبراء على النحو الموجز في تقريره لمنتصف المدة الصادر في الشهر الماضي. وقد تم إنشاء الفريق بموجب القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) للاضطلاع بعدد من المهام بتوجيه من اللجنة. ومن المهم أن تواصل

اللجنة تقديم ذلك الإرشاد والتوجيه بطريقة نشطة. وقد حددت ولاية الفريق بوضوح في الفقرة ٢٩ من القرار الذي لا يزال يشكّل المرجع الوحيد للجنة فيما يتعلق بمتابعة الأنشطة العديدة التي يضطلع بها الفريق، بما في ذلك الجهود المبذولة في مجال التوعية.

توخيا للشفافية، فإننا نؤيد الاقتراح الداعي إلى عقد إحاطة إعلامية مفتوحة من قبل رئيس اللجنة لغير الأعضاء. وبالإضافة إلى توفير المعلومات والمساعدة المتعلقتين بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، فإن من شأن تلك المبادرة أن تعزز وصول الدول الأعضاء واطلاعها على الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة.

ومن منظور سياسي أوسع، فإن الحالة في ما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية ليست مشجعة. فلم يحرز أي تقدم بعد في المفاوضات. بل على النقيض من ذلك إلى حد كبير، فإن مسار المواجهة الحالي يظل مثار قلق كبير. ومن شأن انعدام الثقة، مقترنا مع التطورات الأخيرة المثيرة للقلق، إثارة سيناريوهات خطيرة ينبغي لنا أن نسعى إلى تجنبها.

ويبدو أننا نواجه الآن دائرة من التباعد المؤدي إلى نتائج عكسية. إن إجهاض المفاوضات يؤدي إلى سوء الفهم، وانعدام الثقة المتبادل يؤدي إلى زيادة العداء، وفي نهاية المطاف، ربما يؤدي عدم الاتصال المباشر إلى سوء فهم خطير. ولكي نمنع المزيد من تدهور الحالة، فإنه يتعين علينا البحث عن بدائل ذات مصداقية لخلق بيئة مواتية للحوار والمشاركة الحقيقية. وهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتعزيز اللبنات الأساسية للحل التفاوضي.

وبعد فترة طويلة كهذه من البعد عن طاولة المفاوضات، ربما يصعب الوصول إلى اتفاق شامل في الأجل القصير. وربما يكون مستحسناً اتباع نهج تدريجي تبنى فيه الثقة خطوة بخطوة. وفي كل الأحوال، فإنه ينبغي للأطراف المعنية بشكل مباشر أكبر إثبات عزمها على مواصلة المسار الدبلوماسي بما يلزم من جدية، والأهم من ذلك بطبيعة الحال، إثبات قدرتها على المثابرة في ذلك المسار.

السيد سلام (لبنان): أشكر السفير نيستور أوسوريو على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير التسعين يوماً عن أعمال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وإذ ننوه بدور اللجنة وقيادتها نؤكد على استعدادنا للتعاون معها ونبدي الملاحظات التالية.

أولاً، إن لبنان من أوائل الدول التي انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو طرف في جميع المواثيق والصكوك الدولية الرئيسية لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وملتزم بمسؤولياته في هذا المجال بشكل كامل. وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة التطبيق المتوازن للركائز الثلاثة الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار: عدم الانتشار، نزع السلاح، والاستخدام السلمي. ويشمل هذا طبعاً، حق جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في تطوير بحوث وإنتاج واستعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ثانياً، ندعو إلى تحريك المسار التفاوضي واستئناف الحوار الذي يبقى الحل الأمثل من أجل التوصل إلى حل نهائي وشامل يجيب عن التساؤلات المتعلقة بالطابع السلمي لبرنامج إيران النووي، ضمن الضوابط التي تعتمدها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يفسح المجال أمام تطوير علاقات تعاون مثمر مع جمهورية إيران الإسلامية.

ثالثاً، نطالب بمعالجة مسألة عدم الانتشار في الشرق الأوسط في إطار رؤية إقليمية متكاملة وشاملة، لا تعرف انتقائية ولا ازدواجية، وتهدف إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. غير أن ما يحول دون تحقيق هذا الهدف هو أن دولة وحيدة في منطقة الشرق

الأوسط، هي إسرائيل، لم تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار ولا تخضع منشآتها النووية إلى نظام التفتيش الدولي التابع لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن هذا المنطلق، نرحب بتعيين ميسر للإعداد لمؤتمر عام ٢٠١٢ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، تنفيذا لخطة العمل الصادرة عن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

السيد برينس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أولا أود أن أشكر السفير أوسوريو على تقريره الفصلي ورئاسته المتفانية والفعالة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

لقد عرض على مجلس الأمن تقرير غير مسبوق من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن التقرير (S/2011/695، المرفق) الذي نشر في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عمق قلق فرنسا بشأن البرنامج النووي الإيراني. ويتضمن التقرير موجزا مفصلا بشكل ممتاز لجميع المعلومات التي توفرت للوكالة خلال العقد الماضي بشأن الجانب العسكري المحتمل للبرنامج النووي الإيراني.

وكما أشارت الوكالة، فإنها استقت المعلومات الواردة في التقرير من مصادر عديدة من بينها ما يربو عن ١٠ من الدول الأعضاء فيها، وكذلك المعلومات التي قدمتها إيران نفسها. أشارت الوكالة إلى قلقها الشديد وفصّلت أنشطة إيران التي ”تقتصر على الأسلحة النووية“ (S/2011/695، المرفق، الفقرة ٤٤). إن تلك الأنشطة تشمل جميع المجالات اللازمة لإنتاج الأسلحة النووية، بما في ذلك إنتاج المواد الانشطارية، والعمل على مكونات فلز اليورانيوم، والمتفجرات، والتجارب الهيدروديناميكية، النمذجة والحسابات، والبادئ النيوتروني، والاستعدادات لإجراء التجارب نووية وإدماج قذيفة تسيارية.

جرت تلك الأنشطة قبل نهاية عام ٢٠٠٣ في إطار برنامج منظم. غير أن الوكالة تؤكد أن بعض تلك الأنشطة قد لا تزال مستمرة. وذكرت الوكالة أيضاً أن إيران لم تتعاون حقا فيما يتعلق بالاستجابة لشواغلها، وأنها قاطعت في عام ٢٠٠٨ جميع الحوارات مع الوكالة بشأن تلك المسألة.

وقد زادت بعض الإعلانات الإيرانية الأخرى، التي أبلغت عنها الوكالة شواغلنا سوءً: الإعلان في شهر حزيران/يونيه عن زيادة قدرة التخصيب إلى مستوى ٢٠ في المائة بمعدل ثلاثة أضعاف، وفي أب/أغسطس، تركيب أول جهاز للطرد المركزي في منشأة قم – وهو جهاز طرد مركزي يقصد منه إنتاج يورانيوم مخصب بنسبة ٢٠ في المائة، اليورانيوم – ٢٣٥، بدلا عن نسبة ٣,٥ في المائة التي أعلنت عنها إيران في عام ٢٠٠٩. وفي تشرين الأول/أكتوبر، تم أول نقل للمواد الانشطارية في منشأة قم نفسها، وأذكر أنها منشأة بنيت سراً وتضم مستودعات محصنة تم تكييفها لأغراض الاستخدام العسكري. إنها محطة يمكن تحويلها بسهولة وسرعة لإنتاج يورانيوم مخصب بمعدل أعلى من ٢٠ في المائة. وفي هذا السياق، نشعر بالقلق أيضا إزاء تقارير الوكالة التي تفيد بأن عدة كيلوجرامات من فلز اليورانيوم الطبيعي اختفت بطريقة لا تفسير لها.

إن كل تلك الأنشطة، إضافة إلى سعي إيران المكثف في برنامج القذائف التسيارية، يرسم صورة عامة لا تدع مجالا للشك في نواياها. وكما أكد السيد آلان جوبيه، وزير الخارجية والشؤون الأوروبية، فإن كل هذه المعلومات تبين أن إيران سعت وتواصل على الأرجح جهودها لتطوير

سلاح نووي تحت ستار ما يزعم أنه برنامج نووي مدني سلمي. إن الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن المجتمع الدولي بأسره، يجب أن يتخذ إجراء للحقائق الخطيرة التي أفادت بها الوكالة.

وفي فيينا، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ، بأغلبية لم يسبق لها مثيل، قرارا (GOV/2011/69) يعرب عن قلقه العميق والمتزايد ويحث إيران على أن تسلط الضوء، في اقرب وقت ممكن، على كل أنشطتها المتعلقة بالبرنامج العسكري عن طريق التعاون دون تحفظ مع الوكالة. وطلب المجلس إلى المدير العام للوكالة تقديم تقرير عن تنفيذ ذلك القرار في اجتماعه القادم، في آذار/مارس ٢٠١٢.

وفي هذا السياق، أرحب بأن كل أعضاء المجلس الحاضرين أيضا في فيينا صوتوا لصالح قرار مجلس المحافظين. مرة أخرى، يبين هذا الإجراء أن المجتمع الدولي موحد ومصمم على عدم التسامح مع إساءة استعمال الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، حسبما هو معترف به بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نواصل التنفيذ الصارم للجزاءات التي اقرها مجلس الأمن. وإذ نفعل هذا، يجب أولا أن نصدر ردا حاسما على العديد من الانتهاكات المبلغ عنها. وعلينا أيضا أن نعزز تنفيذ الجزاءات عند الاقتضاء، عملا بالولاية التي منحها المجلس.

لقد اصدر فريق الخبراء العديد من التوصيات. ولا بد من أن تتابعها اللجنة، وخاصة، تحديد الأفراد والكيانات المتورطة في أي انتهاكات. مرة أخرى، نطلب نشر التقرير النهائي للفريق وفقا للممارسة الجارية للجنة الجزاءات. وإذا واصلت إيران رفضها الامتثال لالتزاماتها الدولية والتعاون بجدية، نحن مستعدون، مع جميع البلدان التي توافق على عمل ذلك، لاعتماد جزاءات على نطاق لم يسبق له مثيل.

يضع النظام الإيراني نفسه في دوامة خطيرة لا مخرج منها – دوامة العزلة، دوامة القمع، ودوامة انتهاك القانون الدولي. وبخلاف المسائل النووية، فإن الحوادث الخطيرة العديدة التي وقعت في الأسابيع الأخيرة، التي شجبها المجتمع الدولي، تزيد فحسب إحساسنا بالقلق. وأنا أفكر، بصفة خاصة، في المؤامرة الإيرانية للقيام بهجوم على أراضي الولايات المتحدة الأمريكية، التي كشف عنها في تشرين الأول/أكتوبر، والهجوم غير المقبول في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر على السفارة البريطانية في طهران، في انتهاك لاتفاقية فيينا بشأن العلاقات القنصلية.

إن خطورة الحالة وتجاهل النظام الإيراني لعروض التفاوض الكثيرة المقدمة من مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣ تلزم المجتمع الدولي بإظهار تصميم لم يسبق له مثيل وان يحشد نفسه أكثر من أي وقت مضى. وفي مواجهة هذا التحدي، ليس أمامنا خير سوى البقاء متحدين وحازمين. ونحث إيران على أن تصغي لرسالة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي وأن تظهر بشكل ملموس استعدادها للتفاوض بجدية وتوضح في أسرع وقت ممكن كل المسائل التي أثارتها الوكالة.

السيدة شيبرد (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في الإعراب عن الشكر للسفير أوسوريو على إحاطته الإعلامية إلى المجلس اليوم وعلى تقريره عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وفريق الخبراء التابع لها.

مرت خمسة أعوام منذ اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ورغم

الجزاءات المفروضة منذ عام ٢٠٠٦، إلا أن البرنامج النووي الإيراني استمر في التطور في تعارض مباشر مع قرارات مجلس الأمن والتزامات إيران بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لا يمكن أن يكون لدى أحد يتابع تلك المسائل شك في أن هدف إيران الواضح هو تطوير التكنولوجيا اللازمة لاستحداث سلاح نووي.

إن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر، يقدم أدلة تفصيلية لا ريب فيها تدعم هذا الأمر. إن الأدلة قاطعة في وصف كل من الأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج النووي الإيراني وتهرب إيران من فحص الوكالة. ويجدر، بصفة خاصة، تسليط الضوء على استنتاجات التقرير بأن إيران اضطلعت ''بالأنشطة التالية ذات الصلة بتطوير جهاز متفجر نووي'' (S/2011/695، المرفق، الفقرة ٤٣)، و ''فيما ينطوي بعض الأنشطة المحددة في المرفق على تطبيقات مدنية وأخرى عسكرية، فإن بعض الأنشطة الأخرى تقتصر على الأسلحة النووية'' (المرجع نفسه، الفقرة ٤٤)، و ''أنه يجوز أن يكون بعضها مستمراً حتى الآن'' (المرجع أعلاه).

يجادل البعض بأن الجزاءات تعوق مواصلة المفاوضات. الحالة ليست كذلك، قدم إلى إيران مجموعة عروض على مر السنين. وفي الواقع، لا يزال مطروحا على الطاولة عرض سخي مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣، الذي قررت إيران عدم الانخراط فيه بشكل مجد.

وفي كانون الثاني/يناير، أوضح عرض اسطنبول أنه إذا علقت إيران بشكل يمكن التحقق منه أنشطتها للتخصيب وإعادة المعالجة واستجابت لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والالتزامات في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنه سيكون في وسعها الاضطلاع بنشاط نووي مدني سلمي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها ستتمتع بزيادة التعاون السياسي والاقتصادي وفي مجال الطاقة. إن هذا فحسب آخر عرض في سلسلة من العروض الجادة التي قدمت، ورفضت من جانب، الحكومة الإيرانية منذ عام ٢٠٠٨.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، عُزز العرض الأصلي باقتراح لبناء الثقة بتزويد مفاعل طهران للأبحاث بالوقود في صفقة مقايضة باليورانيوم الإيراني المخصب. ويصعب فهم السبب وراء رفض إيران تسعى فحسب إلى تطوير الطاقة النووية المدنية لتلك العروض. قامت مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣ بتلك المحاولات الجاد بحسن نية لتقدم لإيران بديلا للجزاءات والعزلة. إن تعنت إيران ورفضها لهذه العروض هو الذي أسفر عن تكثيف الجزاءات الذي وافق عليه المجلس.

تقول إيران أنها تريد برنامجا نوويا سلميا، لكن الحقائق لا تؤكد ذلك. إن رفض الاتفاق الذي يهدف إلى تزويد إيران بوقود نووي مدني يعول عليه وحوافز أخرى، مقترنا بأدلة الوكالة، يؤدي بنا فحسب إلى استنتاج واحد، وهو أن إيران مصممة على تطوير قدرة على إنتاج الأسلحة النووية. إن استراتيجية المسار المزدوج المتمثل في الضغط والانخراط أصبحت ضرورية، أكثر من أي وقت مضى. إن الجزاءات أداة أساسية لإقناع إيران بالانخراط بجدية استجابة للعروض المطروحة على الطاولة. ويتعين على المجلس أن ينخرط بشكل بناء لكفالة أن الجزاءات المفروضة فعالة في تغيير حسابات النظام الإيراني.

وينبغي للجنة الجزاءات المفروضة على إيران أن تصرف بشكل بناء أكبر لكفالة أن الجزاءات تؤدي دورا فعالة في استراتيجية المسار المزدوج هذه. ينبغي أن تبدأ بالموافقة على نشر التقرير المستقل لفريق الخبراء. إن حجب ذلك التقرير يحرم أعضاء الأمم المتحدة من الحصول على رؤية شاملة لنشاط إيران للتحايل على الجزاءات. إنه تقرير

دفع كل عضو في الأمم المتحدة تكاليفه وله الحق في رؤيته. ينبغي السماح لهم بإصدار أحكامهم الخاصة على قيمته.

وبشكل مواز، ينبغي أن تعمل اللجنة على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. وينبغي أن تركز على تحديد الأفراد والكيانات التي انتهكت الجزاءات وينبغي أن توضح ما الذي يتعين على الدول الأعضاء عمله لتنفيذ الجزاءات عن طريق نشر المذكرات الاستشارية للمساعدة في التنفيذ.

ومن الأهمية بمكان أيضا تزويد الدول الأعضاء بالمعرفة والخبرة لتحديد الانتهاكات التي يشتبه في وقوعها والتصرف حيالها. ولذلك نرحب بجهود فريق الخبراء لزيادة الوعي بتلك الخطوات، المطلوب أن تتخذها جميع الدول الأعضاء بغية تنفيذ الجزاءات وتعزيز المزيد من تبادل المعرفة العامة والتعاون فيما بين الدول.

ونظل ملتزمين بإشراك إيران ومعالجة المخاوف الحقيقة للمجتمع الدولي في ما يتعلق ببرنامجها النووي. وفي الوقت الراهن، لم تعطنا إيران سببا للاعتقاد بأن انخراطنا في المفاوضات بشأن برنامجها النووي سيقابل بطريقة مجدية. إنها حتى لم ترد على الرسالة الأخيرة للبارونة آشتن بشأن الموضوع.

يجب أن تعلم إيران أنها إذا لم تعد إلى مفاوضات هادفة بدون شروط مسبقة، فإنها تواجه عزلة أكبر وأعمق.

السيد آيك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أشكر السفير وسوريو على إحاطته الإعلامية اليوم.

إن التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية (S/2011/695، المرفق) بشأن تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات في إيران، مثير للانزعاج.

ويثير المزيد من القلق إزاء إمكانية وجود بعد عسكري للبرنامج النووي الإيراني. ويساورنا بالغ القلق حيال ما خلص إليه التقرير من أن إيران قامت بأنشطة تتعلق بتطوير جهاز متفجر نووي. ويصف مرفق التقرير بإسهاب أن إيران قامت بأنشطة في جميع المجالات الرئيسية المتعلقة بإنتاج سلاح نووي.

ويرسم التقرير صورة مقلقة للغاية. ومما يشكل مصدر قلق بالغ أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تزال غير قادرة على تقديم تأكيدات حول عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران. وتحققت الوكالة بعناية من اتساق المعلومات المتوفرة لها. ووجدت الوكالة أن المعلومات التي تأتيها من مصادر مستقلة متنوعة هي معلومات ذات مصداقية بصورة عامة. ولذلك، يقع العبء على إيران التي يجب أن تتيح الوصول إلى المعلومات والوثائق والمواقع والمواد والموظفين. ومما يثير القلق أن إيران اتخذت قرارات وإجراءات في الفترة الأخيرة تضيف إلى شكوكنا السابقة في الطابع السلمي الصرف لبرنامجها النووي. والقرار الذي اتخذته بزيادة قدرتها على تخصيب اليورانيوم حتى مستوى يصل إلى ٢٠ في المائة من اليورانيوم – ٢٣٥ ودفنه عميقا تحت جبل إنما يثير قلقا بالغا على خلفية المؤشرات على أنشطة التسلح وتطوير برنامج للقذائف التسيارية.

وفي أول رد فعل على تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اشتركت مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ في تقديم قرار في مجلس المحافظين في جنيف يؤيد الجهود التي تبذلها الوكالة لتنفيذ اتفاق الضمانات في إيران وحل المسائل العالقة. ويدعو القرار إيران إلى الامتثال التام ودون تأخير لالتزاماتها الملزمة قانونيا.

وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، وجهت الممثلة السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي رسالة إلى أمين المجلس الأعلى للأمن الوطني في جمهورية إيران الإسلامية. ودعت كاثرين آشتن، في رسالتها،

إيران إلى الدخول بشكل جدي في مناقشات مجدية بشأن اتخاذ خطوات ملموسة تهدف إلى استعادة الثقة في الطابع السلمي الصرف لبرنامج إيران النووي. وحتى هذا التاريخ، لم تقم إيران بالرد. وفضلا عن ذلك، يشير تقرير رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) إلى أن إيران تواصل انتهاك التزاماتها الدولية الملزمة قانونيا. وجرى الإبلاغ عن مزيد من الانتهاكات للجزاءات. ونؤكد مجددا على قلقنا حيال العديد من حالات تصدير الأسلحة من إيران إلى بلدان أخرى، وإلى سوريا مرارا وتكرارا. ويتعين على جميع الدول الأعضاء أن تنفذ بعناية حظر الأسلحة الوارد في القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧).

وفي ضوء هذه الخلفية، لا نزال ملتزمين بنهجنا ذي المسارين. فنحن لا نزال على استعداد للدخول مع إيران في مفاوضات مجدية بشأن برنامجها النووي. ولا يزال هذا خيارنا المفضل. ومع ذلك، وطالما أن إيران لا تتعاون وليست حتى على استعداد للحديث عن برنامجها النووي، نرى أنه لا يوجد خيار سوى مواصلة مسار الضغط عليها.

إن ألمانيا تولي أهمية كبيرة لتنفيذ الجزاءات على نحو سليم. ونرى أن ذلك يظل أمرا حيويا من أجل مواصلة الضغط على إيران كي يعود الإيرانيون إلى طاولة المفاوضات. وتضطلع لجنة القرار ١٧٣٧ بدور حيوي في هذا الشأن. ونود أن نشكر فريق الخبراء على عمله القيّم. ونرحب بصورة خاصة بالمذكرات الخمس للمساعدة على التنفيذ التي تقوم اللجنة حاليا بالنظر فيها. ويحدونا الأمل أن يتم إنجاز صيغتها النهائية قريبا، إذ أننا نتوقع أن توفر التوجيه للدول الأعضاء في تنفيذ نظام الجزاءات الذي تفرضه الأمم المتحدة.

وفي ٧ أيار/مايو، قدم فريق الخبراء تقريره النهائي. ونود أن نعرب عن بالغ أسفنا لأن هذا التقرير الهام لم ينشر بعد. ونكرر دعوتنا إلى إصداره بشكل نهائي. ونرحب في هذا السياق بالاقتراح الذي يدعو إلى إطلاع جميع الدول الأعضاء في إحاطة إعلامية مفتوحة على كيفية تنفيذ القرارات المتعلقة بإيران.

وأود أن أؤكد مجدد على أننا، مع جميع شركائنا في المجتمع الدولي، لا سيما في إطار مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣، لا نزال ملتزمين بالتوصل إلى تسوية سلمية ودائمة للمسألة النووية الإيرانية. وندعو إيران إلى الاستجابة بروح إيجابية وبناءة لعروضنا التي تدعو إلى الحوار.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثل الدائم لكولومبيا على إحاطته الإعلامية بشأن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) خلال الـ ٩٠ يوما الماضية، وأعرب عن تقديري للقدر الكبير من العمل الذي أنجزته اللجنة في ظل رئاسته. ويحدوني الأمل أن تستمر اللجنة في الضغط من أجل تنفيذ القرار بطريقة عملية ومناسبة ومتوازنة. وقد أولت الصين دائما أهمية كبيرة للجنة وستواصل دعمها في عملها.

تحيط الصين أيضا علما بالتقرير المؤقت الذي قدمه فريق الخبراء. ويحدونا الأمل أن يستمر الفريق في الامتثال الصارم لأحكام القرار وأن يلتزم تماما، بقيادة اللجنة، بمبادئ الحياد والموضوعية وأن يعمل بشكل جديّ وصارم ومناسب ومنظم من أجل القيام بدوره المزدوج في مساعدة المجلس واللجنة على تنفيذ ولاية كل منهما، وفي تعزيز تنفيذ القرار ذي الصلة على نحو شامل ومتوازن وفعال.

وترى الصين أن جميع الأطراف ملزمة بتنفيذ أحكام القرار تنفيذا دقيقا وبنية حسنة. غير أن الجزاءات ليست الهدف النهائي لقرار المجلس. فلا يمكن حل المسألة النووية حلا نهائيا إلاّ عن طريق الحوار والتعاون. والحالة في المنطقة تمر الآن بتغييرات كبيرة. وفي ضوء هذه الخلفية، سيكون

لالتزام جميع الأطراف بقوة بالتوصل إلى حل مناسب للحالة النووية الإيرانية عن طريق الحوار والمفاوضات أهمية أكبر وأكثر جدوى في صون السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وتجنب المزيد من الاضطرابات في الحالة في المنطقة.

لقد اعتمد مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤخرا قرارا بشأن المسألة النووية الإيرانية، بغية تعزيز التعاون بين الوكالة وإيران ودعم الجهود التي تبذلها مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ لحل المسألة الإيرانية عن طريق الحوار. ويحدونا الأمل أن تغتنم جميع الأطراف هذه الفرصة وأن تتصرف لمصلحة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط والنظام الدولي لعدم الانتشار النووي ببذل المزيد من الجهود الدبلوماسية وإحراز تقدم جوهري في الحوار بين مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ وإيران وفي التعاون بين إيران والوكالة. وهذا ما يطمح إليه المجتمع الدولي وهذا ما يتماشى مع المصالح الأساسية لجميع الأطراف.

إن إيران وبصفتها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لها الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ويجب عليها في الوقت نفسه أن تمتثل لالتزاماتها الدولية. ويحدو الصين الأمل أن تتمكن إيران والوكالة، عن طريق الحوار والتعاون، من التوصل إلى حل مناسب للمسائل العالقة من أجل تعزيز ثقة المجتمع الدولي في الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني. وتأمل الصين أن تتمكن جميع الأطراف، وبرؤية استراتيجية، من التصرف بروح تتسم بالواقعية والمرونة لحشد العوامل الإيجابية القائمة بصورة كاملة واتخاذ التدابير المناسبة لإحراز تقدم في الحوار والمفاوضات.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير نيستور أوسوريو على تقريره عن مدة ٩٠ يوما الزاخر بالمعلومات عن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وكذلك على قيادته القديرة للجنة. وأود أيضا أن أرجو من السفير التفضل بنقل تقدير البرتغال إلى فريق الخبراء على تقرير منتصف المدة الشامل الذي قدمه إلى المجلس في ٨ كانون الأول/ديسمبر.

وأود بداية أن أؤكد من جديد أننا نشاطر عددا آخر من الوفود شعورا بالإلحاحية فيما يتعلق بنشر التقرير النهائي للفريق الذي قُدم في أيار/مايو.

ونحن مقتنعون بفائدة إتاحة ذلك التقرير لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك نشره على موقع اللجنة على الانترنت. ويجب القيام بذلك كتدبير من تدابير الشفافية حول العمل المضطلع به حتى الآن، وكذلك لرفع مستوى الوعي لدى الدول الأعضاء حول الحاجة إلى التنفيذ التام للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) حسب الأصول.

التقرير الأخير من الأمين العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) (انظر S/2011/695) زاد كثيرا من شدة انشغالنا حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني، لا سيما من استمرار أنشطة تخصيب اليورانيوم إلى ما يقرب من ٢٠ في المائة بدون أي دليل مقنع على الاستخدام المدني، الأمر الذي يشكل خرقا صريحا لقرارات مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، ووفقا لتقرير المدير العام، ثمة دلائل على أن بعض الأنشطة النووية التي تنخرط فيها إيران بصورة مباشرة تتصل مباشرة بتطوير وصنع وتجريب وإطلاق جهاز للتفجير النووي. وترسم المعلومات المقدمة في التقرير صورة دامغة مقلقة عن طبيعة البرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي يقتضي توضيحا وافيا شافيا. ولا توجد إمكانية حقيقية بأن تستعيد إيران الثقة الدولية بها ما لم تحصل الوكالة على أجوبة شافية فيما يتعلق بجميع المسائل المعلقة ذات الصلة بالأنشطة النووية الإيرانية، حسبما طلبت الوكالة، وما لم تمنح إيران، بدون

أي تأخير، إمكانية الوصول غير المقيد إلى جميع المواقع والمواد والأجهزة النووية الإيرانية وإلى الأفراد العاملين فيها.

وإذ نعيد تأكيد التزامنا بالحل الدبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية وفقا لنهج المسارين الذي اتُّبع باتساق، نفهم أن الأمر بيد إيران الآن بأن تبدي رغبة مخلصة في التعاون مع الوكالة. فالوكالة هي الهيئة الدولية الوحيدة القادرة على الاستيثاق من الطابع الحقيقي للبرنامج النووي الإيراني.

والبرتغال تدعو إيران مرة أخرى إلى الدخول بسرعة والمشاركة التامة في محادثات مجدية حول تدابير بناء الثقة الملموسة اللازم اتخاذها لتمهيد الطريق إلى تسوية شاملة طويلة الأمد تستعيد الثقة الدولية بالطبيعة السلمية الحصرية للبرنامج النووي الإيراني.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر السفير أوسوريو على تقريره الفصلي وعلى العمل الرائع الذي أنجزه في رئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

تؤيد البوسنة والهرسك عمل اللجنة، التي تواصل تأدية دور حاسم في رصد وتحسين إنفاذ قرارات مجلس الأمن بشأن إيران. ونرحب بتقرير منتصف المدة المفيد جدا والحافل بالمعلومات ونتطلع إلى الحصول على التقرير النهائي لفريق الخبراء ونشره لاطّلاع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عليه. ونعرب كذلك عن دعمنا لنية اللجنة عقد جلسة مفتوحة في المستقبل القريب يقدم فيها الرئيس إحاطة إعلامية بهدف مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لقد ظلت البوسنة والهرسك تؤمن دائما بأنه بدون التنفيذ الكامل لاتفاقات الضمانات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لن يمكن ضمان أن يتم استخدام الطاقة النووية بطريقة آمنة تتسم بالمسؤولية. وإن دور الوكالة، بصفتها الهيئة المنفذة، يظل أهم أداة يعول عليها في التحقق من الامتثال لما تنص عليه المعاهدة. وإننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه يجب على جميع الدول بلا استثناء أن تُخضع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة وأن تتحلى بالشفافية في الوفاء بالتزاماتها.

وفي ذلك السياق نظل نشعر بالقلق من الأنشطة النووية الإيرانية. وإن التقرير الأخير للمدير العام للوكالة (انظر S/2011/695)، الذي صدر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، يبين أن إيران لم تعلق الأنشطة المتصلة بالتخصيب ولا المشاريع المتصلة بالماء الثقيل، حسبما تقتضيه قرارات مجلس الأمن وحسبما طالب به مجلس محافظي الوكالة. ولذلك نهيب بإيران أن تمتثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن تنفذ البروتوكول الإضافي وجميع التدابير التي طلبتها الوكالة. ويحدونا الأمل أن تتجاوب إيران، أخيرا، مع الوكالة في سبيل توضيح كل المسائل المعلقة لبرنامجها النووي.

وما زالت البوسنة والهرسك تؤمن بأن من الممكن التوصل إلى حل تفاوضي شامل طويل الأمد للمسألة النووية الإيرانية. ولذلك نكرر نداءنا إلى جميع الأطراف المعنية بأن تضاعف جهودها الدبلوماسية فتدخل في مناقشة بناءة بهدف استعادة الثقة الدولية في الطبيعة السلمية الحصرية للبرنامج النووي الإيراني.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بأن أعرب، بدوري، عن الشكر للسفير نسطور أوسوريو على عرضه التقرير الفصلي العشرين للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وأن أشيد به على الطريقة التي وجه بها دفة أعمال اللجنة التي يترأسها. ونثني عليه أيضا على تقرير منتصف المدة الذي أعده فريق الخبراء وقدمه إلى اللجنة، استنادا إلى الفقرة ٢ من

القرار ١٩٨٤ (٢٠١١). ونؤيد العمل الذي يضطلع به فريق الخبراء دعما للجنة القرار ١٧٣٧ في تنفيذ القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). ونحث أعضاء لجنة القرار ١٧٣٧ على مواصلة مفاوضاتهم بشأن التقرير من أجل نشره على موقع اللجنة على الانترنت.

ويود وفدي أن يؤكد من جديد أن غابون تلتزم بالنظام الدولي لمنع الانتشار، الذي تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأعمدتها الثلاثة حجر الزاوية فيه. وإن التزامنا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبتنفيذها التزام قاطع لا لبس فيه.

ويود وفدي مرة أخرى أن يعرب عن عميق انشغاله من التقارير الصادرة، بما فيها التقرير الأخير لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) (انظر S/2011/695)، الذي يسجل انتهاكات إيران لنظام عدم الانتشار ونظام الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن. ولذلك يجب على إيران أن تتعاون مع الوكالة وأن تفي بعدد من التزاماتها، إن لم يكن بجميعها، مثل تنفيذ أحكام بروتوكول المعاهدة الإضافي، وتعليق الأنشطة المتعلقة بالماء الثقيل، ومراعاة شواغل الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتصل بإمكانية استخدام البرنامج النووي الإيراني لأغراض عسكرية.

لقد طلب المجلس من إيران عدة مرات أن تفي وفاء تاما بواجباتها بموجب معاهدة عدم الانتشار من أجل بناء الثقة الدولية مجددا وطمأنة المجتمع الدولي على الطبيعة السلمية الحصرية لبرنامجها النووي. وحقيقة أن إيران تواصل عملها فيما يتصل بالقذائف التسيارية والأنشطة ذات الصلة تبعث أيضا على القلق لدى بلدي. وبالتالي يجب على السلطات الإيرانية أن تعود إلى طاولة المفاوضات بدون شروط.

أخيرا، أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا التام للعمل الذي أنجزته لجنة القرار ١٧٣٧ وأن أجدد دعمنا التام لها.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نشكر رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، السفير أوسوريو، الممثل الدائم لكولومبيا، على إحاطته الإعلامية عن عمل اللجنة. لقد عملت اللجنة بهمة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وتقيدت تقيدا صارما بولايتها. واللجنة يلزمها أن تواصل العمل على نفس المنوال في ذلك المضمار، وفريق الخبراء التابع لها، والذي يزودها بالمساعدة العملية، يلزمه أن يحذو حذوها أيضا. إن أنشطة فريق الخبراء تحتاج إلى الهيكلة على أساس غير متحيز ومستقل، ويجب ألا تستند إلا إلى مصادر موثوقة ومعلومات دقيقة.

إن روسيا تمتثل امتثالا تاما لجميع متطلبات نظام الجزاءات فيما يتصل بإيران. ونؤمن بأن جميع أعضاء المجتمع الدولي يجب أن يتقيدوا تقيدا صارما بمتطلبات قرارات مجلس الأمن بفرض الجزاءات، ويجب ألا يخرجوا عن إطارها.

وتعتبر روسيا قرار ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن الحالة المتصلة ببرنامج إيران النووي، أداة من نوع جديد يحدونا الأمل أن تضع أساسا قويا لمعالجة المسائل المتصلة بالبرنامج. ومما يكتسي الأهمية تذكر أن ذلك القرار لا يتضمن إدانة لأحد وإنما، بدلا من ذلك، يرمي إلى مواصلة الحوار وتخفيف التوترات التي ازدادت حدتها مؤخرا فيما يتصل بأنشطة إيران في الميدان النووي. إننا لا ننكر الطابع الخطير للمشكلة القائمة فيما يتصل باستعادة الثقة في الطبيعة السلمية الحصرية للبرنامج الإيراني، ونشاطر المجتمع الدولي قلقه في ذلك الصدد.

وفي نفس الوقت، نحن نعارض المحاولات الرامية إلى زيادة تعكير الأجواء بصورة مفتعلة بخصوص هذه المسألة، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على تعاون الوكالة مع إيران ويقوض فرص استمرار الحوار بين الوسطاء الدوليين الستة والإيرانيين. لقد ظلت روسيا على الدوام تؤيد استئناف ذلك الحوار بدون شروط مسبقة.

نحن ملتزمون بمبادئ المعاملة بالمثل والنهج التدريجي فيما يخص إحراز تقدم في معالجة المسائل المتعلقة ببرنامج إيران النووي. من المهم أن يشير قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى تلك المبادئ وأن يؤكد مجدداً عزم المجتمع الدولي على البحث عن تسوية سلمية شاملة عن طريق التفاوض. وستواصل روسيا بذل قصارى جهدها لضمان سرعة استئناف المفاوضات بين إيران والأطراف الستة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً لمجلس الأمن.

وأدعو السفير أوسوريو مرة أخرى للرد على الأسئلة والتعليقات التي أثيرت.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على كلماتهم الطيبة، كما أود أن أعرب عن امتناني لخبراء البعثة الذين شاركوا في أعمال اللجنة على تفانيهم وعلى الجدية التي تناولوا بها المسائل الواقعة في مجال اختصاص لجنة الجزاءات.

من الواضح أن المخاوف كثيرة، مثل الصعوبات التي تواجه إتاحة تقارير فريق الخبراء ونشرها. وآمل أن نتمكن من إيجاد وسيلة للتوصل إلى تفاهم بحيث يتسنى ضمان هذا الجانب المتعلق بالشفافية. إذ إن هذه الشفافية والمعلومات المتعلقة بعمل اللجنة لا يتوقعها أعضاء المجلس فحسب، بل ويتوقعها سائر أعضاء الأمم المتحدة أيضاً.

لا تزال هناك مخاوف بالغة الخطورة، وأفسر ذلك بأنه دليل على الحاجة إلى النهوض بأعمال اللجنة، ومواصلة توفير الإرشاد لفريق الخبراء حتى يقوم بمهامه وفقاً للولاية التي منحت له، كما قلتم، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السفير أوسوريو على التوضيحات التي قدمها.

لم يعد هناك متكلمون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.